

طريق الصعيد البحر الأحمر أول محور تنموي استثماري لمحافظة الصعيد

في إطار اهتمام الدولة بتنمية الصعيد وربطه بالإقليم الشمالي وتحقيق نهضة عمرانية وتجارية كبيرة للجنوب وذلك تنفيذًا لتوجيهات برنامج الرئيس مبارك الانتخابي والسياسات التي يتبناها الحزب الوطني من أجل المواطن المصري، أطلقت الدولة مشروع إنشاء طريق الصعيد البحر الأحمر لربط محافظات أسيوط وسوهاج وقنا بمحافظة البحر الأحمر الذي يعتبر أول محور تنموي عرضي يخترق الهضبة الشرقية ويعمل على التنمية الشاملة لمحافظة الصعيد وربط المدن الصناعية الحالية بمحافظات الصعيد بميناء سفاجا.



ويبلغ إجمالي الطول الكلي للطريق الجديد ٤١٢ كيلو مترا لحارتين في كل اتجاه وذلك بتمويل من وزارة الاستثمار بناء على عقد الالتزام الموقع بين الهيئة العامة للطريق والكباري والنقل البري والشركة القومية للتشييد والتعمير.

تقوم بالتنفيذ شركة النصر العامة للمقاولات "حسن علام" بناءً على عقد المقولة الموقع بتاريخ ٧ فبراير ٢٠٠٧ حيث تم البدء الفعلي بالتنفيذ في أول يوليو ٢٠٠٧، ومن المقرر الانتهاء من المرحلة الأولى في نهاية عام ٢٠٠٩ للطريق المفرد بعرض ١٢ مترا للطريق، مع ازدواج مناطق النسف والارتفاعات العالية بطول ٢٤ كم، حيث تم توفير عدد ٩٠١ معدة من بلدوزرات، هراسات، قلابات ولوادر وخلافة لتنفيذ المشروع.





وبلغت نسب الانجاز للمشروع في نهاية سبتمبر الماضي ٩٠% من أعمال الحفر العادي والصخري و ٩٣% من أعمال الردم و ٦٩% من طبقة الأساس و ٥٠% من أعمال الطبقة الرابطة.

يبلغ عدد العمالة الحالية بالمشروع ٥٠٠٧ عامل في التخصصات المختلفة (مهندس- إداري- فني) منهم ٣٣٢٥ عاملاً من الصعيد بنسبة ٦٦% من اجمالي العمالة الحالية في المشروع.



وتبلغ التكلفة التقديرية للمرحلة الأولى ١٦٠٠ مليون جنيه تتحمل وزارة الاستثمار منها مبلغ ٦٤٠ مليون جنيه من عائدات برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، ويتم تمويل باقي التكلفة من خلال الاستغلال الاستثماري للأراضي حول الطريق.



وقد صدر قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٩٦ لسنة ٢٠٠٨ بتخصيص الأراضي ومنح الالتزام إلى الشركة القومية للتشييد والتعمير وذلك بتاريخ ١٤ سبتمبر ٢٠٠٨ لمدة خمسين عاماً من تاريخ منح الالتزام قابلة للتجديد لمدة أخرى بحيث لا تزيد مدة الامتياز على ٩٩ عاماً.



كما صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٨ بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨ بتخصيص الأراضي الاستثمارية حول الطريق للشركة القومية للتشييد والتعمير لتتولى أعمال التنمية حول الطريق وتمويل تنفيذ لمشروع.

وتتكون الخريطة الاستثمارية للمشروع من أراضى الاستصلاح الزراعي على مساحة ٥٤ ألف فدان، ومنطقتين للتنمية الصناعية على مساحة ١١٢٨٠٩ فداناً، ومنطقتين للخدمات الإقليمية والسياحية على مساحة ٦٨٥٧ فداناً، وشريحة من الأراضي على جانبي الطريق بعرض ١٥٠ متر بعد حرم الطريق بمساحة إجمالية ٢٧ ألف فدان تستخدم في مشروع التنمية الاستثمارية وعدد ١١ تجمعاً عمرانياً بمساحة إجمالية ٢ مليون متر مربع لإقامة تجمعات عمرانية جديدة حول الطريق وثلاثة موانئ جافة على مساحة ٧٥٠ فداناً ومجمع صناعي زراعي على مساحة ١٠٠ فدان ومجمع للصناعات التعدينية على مساحة ٢٥٠ فدان.



وقد تم تأسيس شركة الصعيد البحر الأحمر للاستثمار والتنمية برأسمال ٢٠٠ مليون جنيه وتقوم حالياً بإعداد الدراسات الفنية والجدوى الاقتصادية للاستغلال الأمثل لتنمية الأراضي الاستثمارية حول الطريق بنظم المشاركة المختلفة مع القطاع الخاص لزيادة الاستثمارات المصرية في تنمية الصعيد.